

جائحة كوفيد-19: فرصة لتقييم التجارة الإلكترونية في الجزائر

أحمد سعد الدين⁽¹⁾

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة مولود معمري، 15000 تيزي وزو، الجزائر.

البريد الإلكتروني: manal-18@hotmail.fr

الملخص:

تُعد التجارة الإلكترونية من بين المجالات الناشئة للاستثمار التي لها آفاق واعدة، بحيث أصبحت تُنافس نظيرتها التقليدية في وقتٍ اخذ فيه الاقتصاد طابعاً رقمياً، وشُخرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال لترقيتها كيفاً وكماً، فاكتمل تكوين بُنيانها بتشكيل مُجتمعاً مُستقلاً له بيئة افتراضية ومُوردين ومُستهلكين إلكترونيين. تَرْتب عن ذلك الاستقلال، عَدَم قُدرة القواعد العامة على مُلاءمة واستيعاب ما يُميز التجارة الإلكترونية من خُصوصية، كما اقتضى حتمية إفرادها بقواعد قانونية نوعية ومُستقلة، تَسْتجيب لِتلك الخُصوصية وتُساهم في ترقيتها. لكن ضلَّ تنظيم التجارة الإلكترونية في الجزائر من الناحية التشريعية مُحْتشماً، ولم يرقى إلى مُستوى التوفيق بين تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما تَتطلبه مُمارسات التجارة الإلكترونية من خُصوصية، مما جعلها بعيدة عن التطلعات وتحقيق الآفاق المتوخاة منها، وقد أبانت جائحة كُورونا عن ذلك القُصور.

الكلمات المفتاحية:

تجارة، إلكترونية، خُصوصية، تَقْييم، قانون.

تاريخ إرسال المقال: 2020/07/25، تاريخ قبول المقال: 2020/11/29، تاريخ نشر المقال: 2020/12/31

لتهميش المقال: أحمد سعد الدين، "جائحة كوفيد-19: فرصة لتقييم التجارة الإلكترونية في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص ص. 282-302.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: أحمد سعد الدين، manal-18@hotmail.fr

Covid-19: An Opportunity to Evaluate E-Commerce in Algeria

Abstract:

E-commerce (electronic commerce) is one of the emerging areas of investment with promising prospects, so that competition with its traditional counterpart became a time when the economy became a digital.

Information and communication technology has been harnessed to upgrade it as well. its architecture has been shaped by the creation of an independent society with a virtual environment, suppliers and consumers.

As a result of that independence, the inability of general rules to accommodate the specificity of electronic commerce; Responds to that privacy and contributes to its promotion.

However, the regulation of electronic commerce in Algeria has been misled in legislative terms. It has not been up to the harmonization of Information and communication technologies and the privacy that e-commerce practices require; this has made them far from the expectations and the achievement of the horizons they are intended to achieve. the Corona pandemic (COVID-19) has shown that inadequacy.

Keywords:

Trade, Electronic, Privacy, Evaluation, Law.

Covid-19: Une occasion pour valoriser le commerce électronique en Algérie!

Résumé:

Le commerce électronique est l'un des nouveaux domaines d'investissement prometteurs, en concurrence avec ses homologues traditionnels à une époque où l'économie est dynamique sur le plan numérique et des TIC. De plus, sa structure est confortée par l'émergence d'une société numérique agissant dans un environnement virtuel constitué de fournisseurs et de consommateurs. On constate, de ce fait, le dépassement des règles rigides régissant le commerce et leur inadéquation avec le monde numérique; la pandémie de la Covid-19 a bien montré les faiblesses d'une législation et d'une pratique appelées à se développer.

Mots clés:

Commerce, électronique, vie privée, évaluation, droit.

مقدمة

انطلق التطور الحضاري للبشرية من الثورة الزراعية التي نشأت في رحابها الحضارة القديمة، وتلتها الثورة الصناعية التي اتسمت بالتوسع فجمعت بين جوانب عدّة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية)، كما كان لها انعكاساً عميقاً على فلسفة القانون. البشرية اليوم تعيش في أعقاب الثورة الصناعية بُرغ فجر الثورة المعرفية، أو كما يُسميها البعض بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تميّزت هذه الأخيرة برقمنت المُجمعات، وعولمة المُعاملات وتداولها.

تعاقب تلك الحضارات، تبيّن معها مدى قُصور القواعد التقليدية للقانون التجاري، لاسيما في تنظيم واحتواء كل ما تُثيره المُعاملات التجارية من إشكالات، الأمر الذي يدفع كل مرة بالمشرع إلى أقلمة قواعده¹، تماشياً مع ما تُفرزه الثورة التكنولوجية في هذا الشأن. لذلك كان التكريس التشريعي للتجارة الالكترونية نتيجة حتمية، نظراً لعجز القواعد العامة على استيعاب خصوصية مُعاملاتها.

نقّشي بعض الأوبئة ذات النطاق الواسع كجائحة كورونا، وإجبارها لدول العالم وبتوصية من مُنظمة الصحة العالمية بفرض الحجر الكلي أو الجزئي، مع ضرورة التباعد الاجتماعي للحد من مخاطر انتشاره الواسع، كان له في المُقابل دوراً في الكشف عن مواطن الخلل التي تُعاني منها العديد من القطاعات، وكذا محدوديّتها في تحقيق حاجيات المُواطن، أو على الأقلّ التقليل من مُعاناته في مثل هذه الظروف الاستثنائية، وما التجارة إلا واحدة من بين أهم تلك القطاعات. لذلك نُحاول بحث الإشكالية التالية: ما هي أهم مواطن الخلل المُتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري والتي أباتت عنها جائحة كورونا؟ تقتضي الإجابة التعرّيج على المحاور التالية:

أولاً: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر؛

ثانياً: تقيّم مسار التكريس التشريعي للتجارة الالكترونية في الجزائر؛

ثالثاً: إثر جائحة كورونا على مُستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر.

¹ كان لذلك العجز أن فتح المجال أمام المتعاملين في إطار التجارة الالكترونية الدولية للبحث عن بدائل لذلك، وبالفعل كانت القواعد المادية مُنافسة لمنهج تنازع القوانين التقليدي، لاسيما وان المراكز القانونية الناشئة عن عقود التجارة الدولية عموماً لم تُعد القوانين الوطنية ملائمة لتنظيمها. مثل هذا التوجه فتح المجال أمام المُتعاملين لتنظيم مُعاملاتهم وفقاً لقواعد من صنّعهم ووليدة البيئة التجارية وبعيداً عن سلطة الدولة، وهو ما يُشكل تجاوزاً لهيمنة الدولة وسيادتها في هذا المجال. هذه الحقيقة أباتت عن صعوبة توطّن عقود التجارة الإلكترونية الدولية، وكشفت عن التوجه نحو تداولها من خلال خلق قواعد موضوعية تتماشى مع طبيعتها الدولية وتُستجيب لمقاصدها.

أولاً: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

بداية الثورة التكنولوجية كانت منذ نهاية الستينيات، ولكن ازدادت معالمها وضوحاً خلال الثمانينيات والتسعينيات، ولا يزال الطريق طويلاً لتكتمل صورة هذه الثورة الجديدة. غير أن انعكاساتها على الدول كانت متباينة منذ البداية، نظراً لمقومات كل دولة، واستعداداتها لخوض غمار تجربة هذه الثورة، وإن كان ذلك ضرورة حتمية فرضتها متطلبات العصر الحالي.

فعلاً هناك علاقات ومعاملات اقتصادية وتجارية بين الدول، لكن تظل الوحدة الاقتصادية والتجارية الأساسية هي الدولة الإقليمية، مع قيام علاقات اقتصادية متفاوتة فيما بين الدول. لذلك كان الفضل لثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتقال من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الاقتصاد العالمي².

ما تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الوقت الراهن من تطور، يُعد بحق تغير نوعي وانقطاع كمي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة، فكان لها القدرة على إحداث طفرة بالتأسيس إلى ميلاد ثورة المعلومات، وجعل الرقمنة ذات أهمية بالغة في صور الإنتاج الحديث وتسويقه. وقد ارتبط هذا التطور بما حصل في ميادين الإلكترونيات وعلم بحوث العمليات والبرمجة ونظريات الإحصاء وغيرها³.

الجزائر في ظل هذه الظروف عاشت ثورة الصناعة كلها تحت وطأة المستعمر، كما عاشت مطلع ثورة التكنولوجيا وهي تلملم حالها وتكمد جراح أبنائها لما خلفه المستعمر الغاشم من دمار على كل الأصعدة. أما عن ثورة المعرفة والمعلومات فلم يكن حال الجزائر في مطلعها أحسن مما كان عليه من قبل، إذ كان الشرخ أعمق، والرهان أكبر، وبات المستقبل مبني على كل الاحتمالات في ظل التحديات.

الحقيقة أن الجزائر تديلت ترتيب الدول المهمة بتنظيم التجارة الإلكترونية، فلم تكن السباق ولم تحذو حذوها في وقت مبكر لتنظيم بيئة التجارة الإلكترونية رغم أهميتها، وصَلَّت ولا تزال التجارة التقليدية تُشكل أغلب المعاملات التي تتم بين التجار. وفي المقابل حتى القواعد العامة المتعلقة بالتجارة التقليدية يكتنفها العديد من النقائص، بل وهي بحاجة إلى مراجعة على ضوء متطلبات العصر.

لذلك باتت التجارة الإلكترونية في الجزائر تُعترى العديد من النقائص رغم الجهود المبذولة، ومَرَد ذلك هو وجود عوائق حالت دون ترقيتها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، العقبات التقنية والتكنولوجية (ضعف البنية التحتية للاتصالات، ضعف الثقافة التقنية والوعي التكنولوجي بالنسبة للمواطن، قلة الإطارات المتخصصة في تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية). وعقبات تجارية (تخوف المؤسسات والمشروعات من تبني خطط إستراتيجية للتحويل من التجارة التقليدية إلى الإلكترونية وأحياناً عدم قناعتها وقابليتها لذلك، نقص خبرة

² انظر، د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 126، 127.

³ انظر، د. حازم الببلاوي، مرجع سابق، 127 وما يليها.

المؤسسات في التجارة الإلكترونية أثر على استغلالها للانترنت في تسويق منتجاتها). وعقبات مصرفية (تذبذب في نظام الدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية، محدودية وسائل الدفع)⁴.

إذن، يُعد واقع التجارة الإلكترونية بمثابة دُروس، كان من المفروض أن تَعِيها النُخبة لبناء عَدٍ أفضل لَو أُعطي لها صلاحية ذلك، لا أن يُتخذ كَمِغْلَقَة يُبَرِّزُ من خِلاله كل إخفاق. لذلك يُقتضي حَوْض غِمار ثورة المعرفة فَسْحُ المجال للكفاءات، وَخَلْقُ أرضية تشريعية مُتكاملة ومُتلائمة مع مُتطلبات حُصوصية مُعاملات التجارة الإلكترونية، فَهَلْ مِثْل هذه المعايير مَوْجودة في التشريع الجزائري الخاص بالتجارة الإلكترونية في ظل ما يَشهده العالم من تَحول عميق في هذا المجال؟

ثانياً: تَقْيِيم مَسَار التَكْرِيس التَشْرِيعِي لِلتِجَارَةِ الإِلِكْتْرُونِيَّة فِي الْجَزَائِر

تَتَبَّع التطور التشريعي للتجارة الإلكترونية في الجزائر، ومن تَمَّ تَكْرِيس تقنيات وسائل الاتصال عبر الانترنت في المعاملات التجارية، ليس بالمُهْمَة السهلة، ومَرَدُ ذلك هو انعدام وجود قانون خاص بالتجارة الإلكترونية مُنذ البداية. كَمَا أن التأخر في إصدار بعض المراسيم غالباً، أو التسرُّع فيها أحياناً، زَاد من مشقة المهمة. ومع ذلك نُحاول رَصْد ما تَعَلق بِذلك تبعاً.

1/ قانون رقم 2000-03: عمل هذا القانون على تحديد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية⁶. كما عَرَف مُوفِر الخدمات على انه "كل شخص معنوي أو طبيعي يقدم خدمات مستعملا وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية"⁷. ومن أجل توفير خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، فانه حَدَد لاستغلال ذلك أنظمة، هذه الأخيرة يُمكن أن تأخذ شكل رُخصة أو ترخيص أو تصريح بسيط⁸. ولا يتم ذلك إلا وفقاً لشروط

⁴ حول تلك المُعوقات انظر، صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، إستراتيجية، تخصص كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 7 ماي 2014، ص ص 173، 177. د. غرزولي إيمان، العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف)، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018/2017، ص 129 وما يليها.

⁵ قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 5 أوت 2000، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد 48، صادر في 6 أوت 2000. (ملغى بالقانون رقم 18-04 مؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج ر العدد 27، الصادر في 13 ماي 2018).

⁶ المادة 1/1 من القانون رقم 2000-03، السابق الذكر.

⁷ المادة 8 البند 8 من القانون رقم 2000-03، السابق الذكر. أصبح يسمى "المتعامل" في ضِل القانون رقم 18-04، وبمفهوم آخر، أنظر المادة 10 مقطة 30.

⁸ انظر، الفصل الثاني من الباب الثاني للقانون رقم 2000-03، السابق الذكر. (المواد من 28 إلى 42). حلت محلها المواد (من 123 إلى 136) من القانون رقم 18-04، السابق الذكر.

المُنَافَسة المشروعة واحترام المُساواة بين المتعاملين. طبعاً مع ضمان الوصول إلى هذه الشبكات وفق شروط موضوعية وشفافة وبدون تمييز بينهم⁹.

تمنح الرخصة بمقابل مالي، وبصفة شخصية، لمدة مُحددة مع إمكانية تجديدها، لكل شخص طبيعي أو معنوي يرسى عليه المزاد إثر إعلان المنافسة، ويلتزم باحترام الشروط المحددة في دفتر الشروط¹⁰. تحت طائلة عقوبات تتراوح بين التعليق (الكلي أو الجزئي) والسحب النهائي للرخصة، تُتخذ بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالمواصلات السلكية واللاسلكية، وباقتراح من سلطة الضبط¹¹.

أما عن الترخيص، فإنه يُمنح لكل شخص طبيعي أو معنوي يلتزم باحترام الشروط التي تُحددها سلطة الضبط في مجال إنشاء واستغلال الشبكات و/أو تقديم الخدمات الخاضعة لنظام الترخيص¹². ومن بين ما يخضع لترخيص تمنحه سلطة الضبط، إنشاء واستغلال خدمات توفير النفاذ إلى الإنترنت¹³.

عموماً يُعد هذا القانون مُطلقاً لمرحلة جديدة مُوازية للممارسات التقليدية، لذلك تضمن إجراءات كَبَحَتْ تلك النقلة النوعية والتولج إلى المرحلة الجديدة بكل يسر، كما أبان عن الحيلة المُفِرطة أحياناً التي ميزت المشرع وهو يأخذ غمار ثورة التكنولوجيا والمعرفة. الأمر الذي استدعى إلغائه بقانون رقم 04-18، اختلف عنه في التسمية، وفي كثير من المفاهيم والإجراءات. مع تزويده بمرسومين تنفيذيين¹⁴.

⁹المادة 28 من القانون رقم 2000-03. حلت محلها المادة 115 من القانون رقم 04-18، السابق الذكر.

¹⁰المادتان 32، 33 من القانون رقم 2000-03. حلت محلها المادتان 123، 124 من القانون رقم 04-18.

- مرسوم تنفيذي رقم 01-124 مؤرخ في 2001/5/9، يتضمن تحديد الإجراءات المطبق على الزيادة بإعلان المنافسة من أجل منح رخص في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد 27، صادر في 2001/5/13.

¹¹انظر، المادتان 35، 36 من القانون رقم 2000-03، السابق الذكر. حلت محلها المادتان 127، 128 من القانون رقم 04-18، السابق الذكر.

¹²انظر، المادة 39 من القانون رقم 2000-03 السابق الذكر. حلت محلها المادة 131 من القانون رقم 04-18، السابق الذكر، وأصبح يُعرف بنظام الترخيص العام.

¹³المادة 3 البند 3 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123 مؤرخ في 9 ماي 2001، يتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر العدد 27، الصادر في 13 ماي 2001. عُذلت بالمرسوم التنفيذي رقم 04-157 المؤرخ في 31 ماي 2004، ج ر العدد 35، الصادر في 2 يونيو 2004. وأصبح نصها "خدمات توفير النفاذ إلى الإنترنت بما في ذلك تحويل الصوت عبر الإنترنت". وجاءت بها المادة 13 مقطة 7 من القانون رقم 04-18، السابق الذكر.

¹⁴مرسوم تنفيذي رقم 18-146، مؤرخ في 9 أكتوبر 2018، يُحدد محتوى ونوعية الخدمات الشاملة للبريد والخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية والتعريفات المطبقة عليها وكيفية تمويلها، ج ر العدد 60، الصادر في 10 أكتوبر 2018. والمرسوم رقم 18-147، مؤرخ في 9 أكتوبر 2018، يُحدد كفاءات تسيير صندوق دعم الخدمة الشاملة للبريد والخدمة الشاملة للاتصالات الإلكترونية، ج ر العدد 60، الصادر في 10 أكتوبر 2018.

2/ قانون رقم 05-10¹⁵: هذا القانون عدّل وتممّ الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني¹⁶، والمُلغيت لانتباه في هذا التّحيين، هُو حُصول قَفزة نوعية في الإثبات عن طريق الكتابة، وانتقاله من الأسلوب التقليدي إلى الالكتروني، وهُو مَنحى أقل ما يُقال عنه انه لم تُهيئ له الطُروف على النّحو المطلوب، لاسيما عملياً في ظل غياب تشريعي واضح في ذلك. تُتمّ الأمر رقم 75-1758¹⁷، بالمادة 323 مكرر 1، نصت على أنه "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وان تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

المُلاحظ على هذا النص، أنه سَوى في الإثبات بالكتابة بين الكتابة على الورق والكتابة في الشكل الالكتروني، وإن كان مثل هذا الطرح حالياً مقبولاً نظراً لما شهده التشريع الجزائري من تطور تماشياً مع التطور التكنولوجي، إلا أنه لم يكن مُستساغ في وقته أي سنة 2005، لأن غياب تشريع واضح يُبين كيفية التّأكد من توافر الشروط التي حددها المادة 323 مكرر 1، ومن ثمّ قبول الكتابة في شكلها الالكتروني كوسيلة للإثبات من الناحية العملية، كان بمثابة مُصادرة على مَطلوب. لذلك ومن مُنطلق التطور التدريجي للتشريع المُتعلق بالتجارة الالكترونية، يُمكن الجزم بأن إمكانية التّأكد من هوية الشخص الذي أصدر الكتابة في شكلها الالكتروني، وأنها مُعدة ومحفوظة في ظروف تُضمن سلامتها، لا تتسنى إلا من خلال عملية تقنية تتمثل في التوقيع والتصديق الالكترونيين، وهي تقنية لم تُكرس إلا بعد عقد من الزمن¹⁸. عدم التصريح بذلك في أوامه زاد من غُموض النص وصُعوبة تطبيقه، وأجّل في المُقابل تكريس القفزة النوعية في التشريع الهادفة إلى التعايش التدريجي مع تكنولوجيا العصر.

كما يُعد اعتماد الكتابة في شكلها الالكتروني كوسيلة للإثبات سابقاً لأوانه، لأن المنطق القانوني يقتضي تكريس قواعد موضوعية لتنظيم المُعاملات في شقها الالكتروني بموجب قانون إطار لذلك، وفي حالة حدوث مُنازعات بشأنها يحق حينها لكل مُتعامل في البيئة التجارية الالكترونية أن يلجأ لإثبات ما يدعيه إلى مُختلف وسائل الإثبات بما فيها الالكترونية، مادامت المعاملة تكتسي الوصف التجاري.

¹⁵قانون رقم 05-10 مؤرخ في 20 يونيو 2005، يُعدل ويُتمّ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، ج ر العدد 44، الصادر في 26 يونيو 2005.

¹⁶أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر العدد 78، الصادر في 30 سبتمبر 1975، (مُعدل ومُتمم).

¹⁷انظر، المادة 44 من القانون رقم 05-10 السابق الذكر.

¹⁸قانون رقم 15-04 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015.

3/قانون رقم 05-02¹⁹: هذا القانون عدّل وتَمَمَّ الأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري²⁰، والمُنظَم للبيئة التجارية التقليدية، وقد نَوَّه الفقه كما اثبت التعامل القضائي في الكثير من المَواطِن على ضرورة مُراجعة أحكامه بالتعديل والتتمة. لذلك يُمكن اعتبار قواعده أحكاماً عامة للتجارة الإلكترونية، لأن إعمالها على هذه الأخيرة لا يتلأَمُ وخصُوصيتها.

تتميز المعاملات التجارية عموماً بالسرعة والائتمان، وقد تتعاظم هذان الخاصيتان في المعاملات التي تتم عن بُعد، لذلك كان من المفروض أن تشهد قواعد القانون التجاري نقلة نوعية لتنظيم المعاملات التي تتم داخل البيئة الافتراضية. للأسف لم يحدث مثل ذلك في الوقت الحاسم لعدة اعتبارات، مما أجّل استحداث أنشطة الكترونية مُوازية لأعمال التجارة التقليدية، وأخر ميلاد بيئة تجارية الكترونية ذات تنظيم تشريعي مُستقل عن أحكام القانون التجاري. فتنبُّع مسار تكريس المشرع للتجارة الإلكترونية، بدأ خافتاً وصيق النطاق، كما لم يرقى إلى درجة الاستجابة والتلاؤم مع ما يُميِّز المعاملات التجارية من سرعة وائتمان، وما تُفرزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أساليب يُمكن اعتمادها لترقية وتطوير التجارة. لذلك كان أوّل تَبني للمعاملات التجارية في شكلها الإلكتروني من طرف المشرع التجاري الجزائري، مُنحصراً فقط في بعض السندات التجارية المتمثلة في كُل من السفحة والشيك، دُون باقي السندات المُكرسة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08²¹.

المُلاحظ على هذا التَبني أنه فضلاً عن كونه لم يشمل كُل السندات التجارية، جاء مُقتصرًا على مسألة تقديم هذه السندات من قِبَل الحَامِل للوفاء²²، أو في عَوارض الدفع بالنسبة للشيك²³، وهو جُزء ضئيل من كُل، مُقارنة مع تنوع العمليات التي تُميِّز بها هذه السندات، انطلاقاً من إنشائها مُروراً بِتَدَاوُلها وصولاً إلى الوفاء بِقيمتها في تاريخ استحقاقها، نَهيك عَمَّا يتخلل هذه المَحطات من عمليات غاية في الأهمية والتعقيد وكُلها بِمِثابة ميدان خصب للمُعاملات الإلكترونية.

¹⁹قانون رقم 05-02 مؤرخ في 6 فبراير 2005، يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، ج ر العدد 11، الصادر في 9 فبراير 2005. بِموجب المادة 8 منه، تُم الكتاب الرابع من الأمر رقم 75-59، بباب رابع تحت عنوان "في بعض وسائل وطرق الدفع". فَمِثَل هذه الوسائل كان لتقنيات الإعلام والاتصال أن تلعب دوراً جوهرياً في ترقيتها، طبعاً لو تم تكريس ذلك وتبنيه من قِبَل المشرع.

²⁰أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري، ج ر العدد 101، الصادر في 19/12/1975 (مُعدل ومُتمم).

²¹مرسوم تشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل 1993، يعدل ويتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج ر العدد 27، مؤرخ في 27 أبريل 1993.

²²أنظر، المادتان 3/414 و2/502 من الأمر رقم 75-59، السابق الذكر.

²³أنظر، المادة 526 مكرر 1 من الأمر رقم 75-59، السابق الذكر.

4/ قانون رقم 13-2406: عدل وتمم هذا القانون، قانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية²⁵، وعلى الرغم من أهمية تحديد تلك الشروط، إلا أن المشرع كان متأخراً في تكييفها مع مستجدات التجارة، وما خلفته تكنولوجيا المعلومات والاتصال من مزايا كان لها أن تنعكس إيجاباً على تطوير التجارة، وخلق أنشطة موازية لكن في البيئة الافتراضية. لقد اعتبر القانون رقم 04-08، السجل التجاري كونه أهم شرط لممارسة الأنشطة التجارية، سنداً رسمياً يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بكامل أهليته القانونية، لممارسة نشاط تجاري، ويُعتد به أمام الغير إلى غاية الطعن فيه بالتزوير²⁶. ويُقصد حسب المادة 1/5 منه، بالتسجيل في السجل التجاري، كل قيد أو تعديل أو شطب²⁷.

ما يُلاحظ على هذا القانون في مسألة تكريسه لشروط التسجيل في السجل التجاري، انه ترك تحديد نموذج مُستخرج السجل التجاري ومحتواه للتنظيم²⁸، وهو ذات الموقف بالنسبة لتحديد كيفيات القيد والتعديل والشطب²⁹، باعتبارها أهم عمليات يُمكن أن يتضمنها التسجيل في السجل التجاري. بعد فُرابة تسع سنوات من التنصيص على شروط ممارسة الأنشطة التجارية، استدرك المشرع الجزائري الموقف بخصوص حتمية استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال للتسجيل في السجل التجاري، وكان ذلك بنتيجة أحكام القانون رقم 04-08³⁰، بالمادة 5 مكرر أقر من خلالها إمكانية القيد في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية، وكذا إمكانية إصدار مُستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني.

لكن رغم كل ذلك التّأخر، لم نجد مُبرراً جعل المشرع يقتصر استعمال الطرق الإلكترونية على القيد دون التعديل أو الشطب. كما ظل في المقابل التجسيد الفعلي والعملي لها، لاسيما تحديد نموذج مُستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني مُعلقاً على شرط واقف ألا وهو صدور التنظيم.

²⁴قانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج ر العدد 39، الصادر في 31 يوليو 2013.

²⁵قانون رقم 04-08 مؤرخ في 14 أوت 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج ر العدد 52، الصادر في 18 أوت 2004، (معدل ومُتمم).

²⁶انظر، المادة 2/2 من القانون رقم 04-08 السابق الذكر.

²⁷انظر، المادة 1/5 من القانون رقم 04-08 السابق الذكر.

²⁸انظر، المادة 3/4 من القانون رقم 04-08 السابق الذكر.

²⁹انظر، المادة 2/5 من القانون رقم 04-08 السابق الذكر.

³⁰انظر، المادة 3 من القانون رقم 13-06 السابق الذكر.

بعد مرور 11 سنة، وتطبيقاً لأحكام المادة 5 من القانون رقم 04-08، صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-111³¹، والذي يهدف إلى تحديد كفاءات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، وهي مدة زمنية تعكس مدى جدية، أو على الأقل تماطل المشرع في اعتماد الإجراءات الالكترونية في التجارة. في ذات السياق وتطبيقاً للمادة 5 مكرر التي تُمَمَّ بها القانون رقم 04-08³²، أقرَّ المشرع إمكانية أن يتم التسجيل في السجل التجاري وإرسال الوثائق المتعلقة بها بالطريقة الالكترونية، وفقاً للإجراءات التقنية للتوقيع والتصديق الالكترونيين³³. ولما كان التسجيل يتضمَّن كُلاً قِيد أو تعديل أو شطب، فإن إطلاق عبارة "التسجيل في السجل التجاري" على عُمومها، يُعد إقراراً توسع فيه المشرع مقارنةً مع ما كرسه في المادة 5 مكرر من القانون 04-08، لَمَّا إقْتَصَرَ اعتماد الطريقة الالكترونية على القيد دون التعديل أو الشطب. كما أقرَّ إمكانية تسليم مُستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني³⁴.

وفي سنة 2018، وتطبيقاً لأحكام المادة 5 مكرر الفقرة الثانية منها من القانون رقم 04-08، صدر المرسوم التنفيذي رقم 18-112³⁵، الذي يهدف إلى تحديد نموذج مُستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني. وهو أوَّل إفصاح من المشرع الجزائري باستحداث سجل تجاري الكتروني، من خلال طَبْع الرمز الالكتروني "س.ت.إ" وإدراجه في مُستخرجات السجل التجاري للتجار، سواءً كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين³⁶. كما حدد نطاقاً زمنياً لإصلاحية مُستخرجات السجل التجاري غير المُزوَّدة بالرمز الالكتروني، فُدرَّ بسنة ابتداءً من تاريخ 11 أفريل 2018³⁷. لكن صدر بعده مرسوم تنفيذي رقم 19-251³⁸، عدل وتَمَمَّ أحكامه. أهم ما جاء به هو تَمديد أجل مُطابَقة مُستخرجات السجلات التجارية غير المُزوَّدة بالرمز الالكتروني إلى غاية 21 ديسمبر 2019، ورَتب عقوبات على التجار غير المُلتزمين بذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 04-08 السابق

³¹ مرسوم تنفيذي رقم 15-111 مؤرخ في 3 ماي 2015، يحدد كفاءات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، ج ر العدد 24، الصادر في 23 ماي 2015.

³² انظر، المادة 3 من القانون رقم 13-06 السابق الذكر.

³³ انظر، المادة 1/3 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 الذكر.

³⁴ انظر، المادة 2/3 من المرسوم التنفيذي رقم 15-111 السابق الذكر.

³⁵ مرسوم تنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 5 أفريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، ج ر العدد 21، الصادر في 11 أفريل 2018.

³⁶ انظر، المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-112 السابق الذكر.

³⁷ انظر، المادة 2/7 من المرسوم التنفيذي رقم 18-112 السابق الذكر.

³⁸ مرسوم تنفيذي رقم 19-251 مؤرخ في 16 سبتمبر 2019، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 5 أفريل 2018، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، ج ر العدد 57، الصادر في 18 سبتمبر 2019.

الذكر³⁹. وصدر بعده مرسوم تنفيذي رقم 20-154⁴⁰، عدل أحكامه، بحيث مَدَّ أجل مُطابَقة مُستخرجات السجلات التجارية غير المُزوَّدة بالرمز الإلكتروني إلى غاية 31 ديسمبر 2020، وألزم الإدارات والمؤسسات العمومية ابتداء من تاريخ 2 جانفي 2021، بالأخذ بتقبل في مُعاملاتها التجارية إلا مُستخرجات السجلات التجارية الصادرة بواسطة إجراء إلكتروني⁴¹.

المُلاحظ على موقف المشرع في تكريسه للسجل التجاري الإلكتروني، أنه جاء مفتقراً للحزم، ولم يأتي النص القانوني على الصيغة الإلزامية المطلوبة، بحيث لم يُلزم منذ البداية التجار على مُطابَقة مُستخرجات سجلاتهم التجارية وطبوعها بالرمز الإلكتروني، كما أنه فسح للتجار مهلة لذلك تُعد حسب تقديرنا غير معقولة مقارنة مع خصوصية التجارة الإلكترونية وما تتطلبه من سرعة. ومن جهة أخرى إذ كان مُجرد تزويد السجل التجاري بالرمز الإلكتروني، قد يستغرق مهلة تصل إلى حوالي ثلاث سنوات بإقرار من المشرع، فكَم من الوقت يا تُرى سيطلب بناء نظام تجاري إلكتروني مُتكامل من حيث قواعده الموضوعية والإجرائية، مُنافساً للأحكام التجارية التقليدية العريقة، ويُوفّر حماية للمتعاملين في البيئة الافتراضية؟

أما عن العقوبات التي قد تُطال التجار المُخِلين بالتزام إجراء مُطابَقة مُستخرجات السجلات التجارية ووسمها بالرمز الإلكتروني، فقد أحالنا المرسوم التنفيذي رقم 19-251، إلى أحكام القانون رقم 04-08، دون تكييفاً واضحاً ودقيق لنوع المخالفة. لذلك يُمكن لنا أن نعتبر التاجر الذي يستمر في مُزاولة نشاطه ولا يقوم بتلك المُطابَقة في المُدة الزمنية المُحددة من طرف المشرع، وكأنه يُمارس نشاطه بمُستخرج سجل تجاري مُنتهي الصلاحية، ومن ثم يُعاقب طبقاً لنص المادة 31 مكرر من القانون رقم 04-08.

5/ قانون رقم 15-04⁴²: يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بكل من التوقيع والتصديق الإلكترونيين⁴³، ليكون بذلك قد رَفَع الصُعوبة العملية التي كانت تكتنف المادة 323 مكرر 1 من القانون المدني، من خلال إيجاد تقنيات يُمكن بموجبها التأكيد من هوية الشخص الذي أصدر الكتابة في شكل الإلكتروني، كما تُمكن من حفظها في ظروف تضمن سلامتها. غير أن الثابت هو أن فكرة التصديق الإلكتروني، كانت

³⁹انظر، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 19-251 السابق الذكر.

⁴⁰ مرسوم تنفيذي رقم 20-154 مؤرخ في 8 يونيو 2020، يُعدّل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 مؤرخ في 5 أفريل 2018، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، ج ر العدد 35، الصادر في 14 يونيو 2020.

⁴¹ انظر، المادة 2 الفقرة 1، 3، من المرسوم التنفيذي رقم 20-154 السابق الذكر.

⁴² قانون رقم 15-04 مؤرخ في 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر العدد 06، الصادر في 10 فبراير 2015.

⁴³ حول ماهية التوقيع الإلكتروني وحُجتيه انظر، د. خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 244 وما يليها.

مكرسة منذ سنة 2007، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-162-44، لَمَّا أُخْضِعَ إنشاء واستغلال خدمات التصديق الإلكتروني، لترخيص تَمَنُّهُ سُلْطَةُ ضَبْطِ الْبَرِيدِ وَالْمَوَاصِلَاتِ السَّلْكِيَّةِ وَاللَّاسَلْكِيَّةِ⁴⁵، واشترط في ذات الوقت بآن يكون ترخيص مصالح التصديق الإلكتروني مُرفَقاً بدفتر شروط يُحدِّد حُقُوقَ وواجبات مُؤدِّي الخدمات والمُستعمل⁴⁶. وُحِدَ المقصود من التوقيع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني المُؤمَّن⁴⁷. كما اعتبر مُؤدِّي خدمات التصديق الإلكتروني، بِمِثَابَةِ مُؤفِّرِ الحَدَمَاتِ⁴⁸، يُسَلِّمُ شَهَادَاتِ الكِتْرُونِيَّةِ أَوْ يُعِدُّ خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني⁴⁹. واعتبر الشَّهَادَةُ الِإِلِكْتْرُونِيَّةِ وثيقة الكترونية تُثَبِّت الصِّلَةَ بين مُعْطِيَاتِ فَحْصِ التَّوْقِيْعِ الِإِلِكْتْرُونِي وَالْمَوْقِعِ⁵⁰. ولها نفس القيمة مع الشهادات الإلكترونية التي يُسلمها مُؤدِّي خدمات تصديق الكتروني مُقيم في بلد أجنبي، ما دَامَ هذا الأخير يَتَصَرَّفُ في إطار اتفاقية للاعتراف المتبادل أُبرمتها سُلْطَةُ ضَبْطِ الْبَرِيدِ وَالْمَوَاصِلَاتِ السَّلْكِيَّةِ وَاللَّاسَلْكِيَّةِ⁵¹.

إذْ جَاءَتْ كل هذه المفاهيم وغيرها، بنحو 8 سنوات قبل صدور القانون رقم 15-04، الذي يُعِدُّ الإِطَارَ العام للتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مما يَعْكِسُ الصَّبَابِيَّةَ الَّتِي اِكْتَنَفَتْ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةُ تَبْنِي تِجَارَةِ الكِتْرُونِيَّةِ، لَهَا نِظَامٌ قَانُونِي وَاضِحٌ الْمَعَالِمِ وَمَحْبُوكٌ بِشَكْلِ مَنْطِقِي. كما أَنَّنَا وَبِحَقِّ لَمْ نَجِدْ تَبْرِيْرًا مَقْبُولًا دَفَعُ بِالْمَشْرَعِ إِلَى إِصْدَارِ مَرْسُومِ تَنْفِيْذِي سَبَقِ الْقَانُونِ بَعْدَ سَنَوَاتٍ، سِوَى اِعْتِبَارِ ذَلِكَ خَلْلٌ فِي الْمَنْظُومَةِ الْقَانُونِيَّةِ كَكُلِّ، وَهُوَ مَا يُؤْجَلُ تَجْسِيْدَ تِجَارَةِ الكِتْرُونِيَّةِ حَقِيْقِيَّةً عَلَى الْمَدَى الْقَرِيْبِ وَحَتَّى الْمُتَوَسِّطِ.

كَمَا أَنَّ مَقَاصِدَ تِلْكَ الْمَفَاهِيْمِ، تَمَّ إِعَادَةُ النَّظَرِ فِيهَا بَعْدَ صُدُورِ الْقَانُونِ رَقْمِ 15-04، فَعَرَفَ مِثْلًا التَّوْقِيْعِ الِإِلِكْتْرُونِي عَلَى أَنَّهُ بِيَانَاتٍ فِي شَكْلِ الكِتْرُونِي، مُرْفَقَةٌ أَوْ مُرْتَبِطَةٌ مَنْطِقِيًّا بِبِيَانَاتِ الكِتْرُونِيَّةِ أُخْرَى، تُسْتَعْمَلُ كَوْسِيْلَةَ تَوْثِيْقٍ. أَمَّا مُؤدِّي خَدَمَاتِ التَّصْدِيْقِ الِإِلِكْتْرُونِي، فَهُوَ شَخْصٌ طَبِيعِيٌّ أَوْ مَعْنَوِيٌّ يَقُومُ بِمَنْحِ شَهَادَاتِ تَصْدِيْقِ الكِتْرُونِي مَوْصُوفَةً، وَقَدْ يُعَدُّ خَدَمَاتٍ أُخْرَى فِي مَجَالِ التَّصْدِيْقِ الِإِلِكْتْرُونِي. وَاعْتَبَرَ شَهَادَةَ التَّصْدِيْقِ الِإِلِكْتْرُونِي وَثِيْقَةً فِي شَكْلِ الكِتْرُونِي تُثَبِّتُ الصِّلَةَ بَيْنَ بِيَانَاتِ التَّحَقُّقِ مِنَ التَّوْقِيْعِ الِإِلِكْتْرُونِي وَالْمَوْقِعِ⁵². فَمِثْلُ هَذَا

⁴⁴ مرسوم تنفيذي رقم 07-162 مؤرخ في 30 ماي 2007، يعدل وينتم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 9 ماي 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر العدد 37، الصادر في 7 يونيو 2007.

⁴⁵ انظر، المادة 1/3 مقطة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123، السابق الذكر.

⁴⁶ انظر، المادة 2/3 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123، السابق الذكر.

⁴⁷ ورد تعريف التوقيع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني المُؤمَّن في مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 01-123.

⁴⁸ انظر، المادة 8 مقطة 8 من القانون رقم 2000-03، السابق الذكر.

⁴⁹ انظر، المادة 3 مكرر مقطة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123، مرجع سابق.

⁵⁰ انظر، المادة 3 مكرر مقطة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123، مرجع سابق.

⁵¹ انظر، المادة 3 مكرر 1 من المرسوم التنفيذي رقم 01-123، السابق الذكر.

⁵² انظر، المادة 2 مقطة 1، 7، 12 من القانون رقم 15-04 السابق الذكر.

التغيير في المفاهيم الجزئي، وأحيانا كلياً، يُعبر تذبذباً في التشريع، يُثير إشكالية عدم الثبات التشريعي، التي تطرح العديد من المسائل في مُقدمتها الحقوق المكتسبة، وإمكانية رجعية أعمال النص من حيث الزمان، فضلاً عن رَعزعة الثقة في نفوس المتعاملين لاسيما الأجانب الذين تعاقدوا وفقاً لأحكام قانونية مُهددة بالتغيير وحتى الإلغاء. لذلك كان لعدم الاستقرار التشريعي انعكاسات سلبية على الاقتصاد والتجارة عموماً، وقد تتعاطم سلبياته على التجارة الإلكترونية كونها تتم عبر بيئة افتراضية يستعصي التنبؤ فيها بالنوايا.

تطبيقاً لأحكام المادة 20 من القانون رقم 04-15، صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-134⁵³، بهدف تحديد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني⁵⁴. تتشكل هذه المصالح التقنية والإدارية من ثلاثة دوائر⁵⁵، منها دائرة الإدارة العامة والشؤون القانونية وتضم مصلحتين، مصلحة الشؤون القانونية⁵⁶، ومصلحة الإدارة العامة. أما عن تحديد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني، فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-135⁵⁷، تطبيقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 04-15. وهي سلطة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلال مالي، ومزودة بمجلس للتوجيه وهيكل تقنية وإدارية⁵⁸. لكن الملاحظ هو تسميتها في صلب النص بالسلطة الحكومية، وليس بالسلطة الوطنية. لذلك ينبغي التوحيد تلافياً للمُغوض الذي قد يُثار.

تطبيقاً لأحكام المادة 4 من القانون رقم 04-15، صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-142⁵⁹، يهدف إلى تحديد كفاءات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً، كما حدد المقصود بكل من الوثيقة الإلكترونية، الوثيقة الموقعة إلكترونياً، دَعامة الحفظ، والحفظ⁶⁰. كما استوجب حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً خلال مدة منفعيتها⁶¹. وهي مدة

- حول هذه المفاهيم ومن أجل المقارنة انظر، المادة 2 من القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) 2001.

⁵³مرسوم تنفيذي رقم 16-134 مؤرخ في 25 أبريل 2016، يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها، ج ر العدد 26، الصادر في 28 أبريل 2016.

⁵⁴انظر، المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134، السابق الذكر.

⁵⁵انظر، المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134، السابق الذكر.

⁵⁶حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134، السابق الذكر. تُكلف هذه المصلحة بمهام أساسية تجعلها المسؤولة على تطوير وترقية مختلف التشريعات المتعلقة بنشاطات التوقيع والتصديق الإلكترونيين.

⁵⁷مرسوم تنفيذي رقم 16-135 مؤرخ في 25 أبريل 2016، يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني وتشكيلها وتنظيمها وسيرها، ج ر العدد 26، الصادر في 28 أبريل 2016.

⁵⁸انظر، المادتان 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 16-135، السابق الذكر.

⁵⁹مرسوم تنفيذي رقم 16-142 مؤرخ في 5 ماي 2016، يحدد كفاءات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً، ج ر العدد 28، الصادر في 8 ماي 2016.

⁶⁰انظر، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 16-142، السابق الذكر.

تحتاج حسب تقديرنا إلى تعين على الأقل حدها الأقصى، حتى يتسنى لكل من موقعها و/أو مستلميها أو الطرف الثالث المكلف بحفظها، معرفة المدة بالضبط التي يظل ملتزماً خلالها بحفظ الوثيقة الموقعة إلكترونياً.

6/ قانون رقم 18-05⁶²: يُحدد القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات. فيُقصد بالتجارة الإلكترونية، النشاط الذي يقوم بموجبه مُورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بُعد لمُستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية⁶³. أما المُورد الإلكتروني حسب المادة 4/6 منه، هو "كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية". فهو يختلف عن المُتدخل، الذي عرّفته المادة 7/3 من القانون رقم 09-03⁶⁴، على أنه "كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتجات للاستهلاك... الخ". أما عملية عرض المنتجات للاستهلاك، فهي حسب المادة 8/3 من نفس القانون، "مجموع مراحل الإنتاج والاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع بالجملة وبالتجزئة". لذلك وبغض النظر عن الأهداف التي توخاها المشرع من توسيع طائفة المُتدخلين⁶⁵، فإن إقتصار مهام المُورد الإلكتروني على التسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات، يتناسب حسب تقديرنا مع المفهوم الضيق للمستهلك الإلكتروني، مقارنةً مع المُستهلك العادي.

عملاً بنص المادة 6 من القانون رقم 18-05، ونص المادة 3 من القانون رقم 04-02، يُمكن القول بأنه يُقصد بالعقد الإلكتروني⁶⁶، كل اتفاق أو اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة، حرر مسبقاً من أحد أطراف الاتفاق مع إدعان الطرف الأخر، بحيث لا يُمكن هذا الأخير إحداث تغيير حقيقي فيه. ويتم إبرامه عن بُعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني⁶⁷.

⁶¹أنظر، المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 16-142، السابق الذكر.

⁶²قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10/5/2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر عدد 28، صادر في 16/5/2018.

- تعليقا على بعض جوانب هذا القانون أنظر، د. عمر بلمامي، ملاحظات حول قانون رقم 18-05 الصادر في 10/05/2018 المتعلق بالتجارة الدولية، مجلة المحامي، منظمة المحامين لناحية سطيف، العدد 33 2019، ص 64 وما يليها.

⁶³أنظر، المادة 6 مقطة 1 من القانون رقم 18-05، السابق الذكر.

⁶⁴قانون رقم 09-03 مؤرخ في 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج ر العدد 15، الصادر في 8 مارس 2009، (عُدل وتم بموجب القانون رقم 18-09، ج ر العدد 35، الصادر في 13 جوان 2018).

⁶⁵حول تلك الأهداف انظر، د. سي يوسف زاهية حورية، مرجع سابق، ص 19.

⁶⁶ لتفصيل أكثر حول التعاريف المختلفة للعقد الإلكتروني انظر، د. صالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 11 وما يليها.

⁶⁷ يُمكن أن ينجز العقد الإلكتروني على شكل طلبية أو فاتورة أو سند ضمان أو جدول أو وصل تسليم أو سند أو أي وثيقة أخرى مهما كان شكلها أو سندها تتضمن الخصوصيات أو المراجع المطابقة لشروط البيع العامة المُقررة سلفاً. ويتم إبرامه عن بُعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني.

يَتَّضح من خلال هذا المفهوم، أنَّ العقود الإلكترونية تَسْتَمِدُّ حُصُوصِيَّتَها من التقنية التي يَتِمُّ من خلالها إبرامُها، كما أن الإحالة في تحديد ذلك كانت إلى القانون رقم 04-02 المحدد للقواعد المطبَّقة على الممارسات التجارية، بدلاً من الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، على اعتبار أحكامه بمثابة القواعد العامة للعقد، ممَّا يعني أن هذه الأخيرة وُضِعَتْ حِصِيصاً لتنظيم العقود العادية، وهي بذلك عاجزة على استيعاب بعض الجوانب في العقود الإلكترونية نظراً لِحُصُوصِيَّتِها. لذلك إقتضت الضرورة أن يَكُون لها تأطيراً قانونياً مستقلاً، على ضوء ما تشهده التجارة الإلكترونية اليوم من تطور مُنقطع النظير، باتت مُنافِسة وبحق للتجارة في ثوبها التقليدي.

هَذَا ويقتضي إبرام العقود الإلكترونية توافر أركاناً مثلها مثل باقي العقود، غير أن حُصُوصِيَّتَها تظهر جلياً في ركن التراضي، كونه يقوم على إرادات المتعاقدين وما تقتضيه من توافق من خلال تطابق الإيجاب والقبول، وكذا ضرورة سلامة الإرادة من الغيوب التي قد تشوبها، فضلاً عن أهلية التعاقد وحُلُومها من العوارض. هي مسائل يصعبُ التَّحَقُّقُ منها في هذا النوع من العقود، نظراً لأنها تتم في بيئة افتراضية، ووفقاً لتقنيات ليس في متناول كل مُستهلك إلكتروني استيعابها.

فبالنسبة للإيجاب الإلكتروني، وعلى خلاف الإيجاب المَعهُود في باقي العقود العادية، حَصَّه القانون رقم 18-05 بأحكام نَوْعِيَّة في إطار مُتطلبات المعاملات التجارية عن طريق الاتصال الإلكتروني، والتي يَتَعَدَّرُ معها إخضاعه لأحكام الإيجاب المنصوص عليها في الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني. بحيث نصت المادة 10 من القانون رقم 18-05 على أنه "يجب أن تكون كل معاملة إلكترونية مسبوقة بعرض تجاري إلكتروني وان تُوثق بموجب عقد إلكتروني يُصادق عليه المستهلك الإلكتروني". مما يعني أن الإيجاب الإلكتروني يتجسد حِصِيصاً في الالتزام المُلقَى على عاتق المُوجب أي المُورد الإلكتروني، والمتمثل في عرض كل ما يُسَوِّفُه أو يُقترح توفيره من سلع أو خدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية. لذلك لا يَتَسنى للمورد الإلكتروني (الموجب) أن يُعلن إيجابه، إلا إذا كان يَتَوَفَّر على موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الإنترنت مُسْتَضَاف في الجزائر بامتداد "com.dz"، وتكون له في ذات الوقت وسائل تَسْمَح بالتأكد من صحته. فضلاً عن شرط تسجيل ما يعرضه في السجل التجاري أو سجل الصناعة التقليدية والحرفية، طبعاً حسب الحالة.

هذا ويدخل ضمن شروط صحة إيجاب المُورد الإلكتروني، أن يكون عَرَضُه بطريقتين مرئية ومقرؤة ومفهومة، كما يجب أن يتضمن على الأقل البيانات المُحددة في المادة 11 من القانون رقم 18-05، وهو ما يُميِّز الإيجاب الإلكتروني عن غيره من المفاهيم مثل الدعوة للتعاقد أو الإشهار الإلكتروني. وتبدو مثل هذه الشروط منطقية، لأنها تتناسب مع حُصُوصِيَّة العقد الإلكتروني، لاسيما وأنه يُبرم عن بُعد، دون الحضور الفعلي والمُتزامن لأطرافه بحكم اللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني.

ولمَّا كان للإيجاب الإلكتروني تلك الحُصُوصِيَّة من حيث إصداره من طرف المُوجب، فإن له كذلك حُصُوصِيَّة من حيث قُوته الملزمة لِصاحبه، وهي ما تُميزه أيضاً عن الإيجاب في باقي العقود، ما لم يُعزَّر

القانون خلاف ذلك. فالمورد الإلكتروني يضلّ ملتزماً بإيجابه طيلة مدة صلاحية العرض، وفي حدود المنتج المتوفر في المخزون. لأن اقتران القبول بالإيجاب الإلكتروني لا يمكن للمورد توفّع زمن حدوثه، مادام مقرون بولوج القابل إلى الموقع والنقر على خانة الموافقة فقط، وله ذلك طيلة مدة العرض.

أما بالنسبة للقبول الإلكتروني، ومن خلال المادة 12 من القانون رقم 05-18، فهو الآخر له ما يميزه عن القبول المقرّر في القواعد العامة، بحيث لا يتم إلا عن طريق الاتصالات الإلكترونية، كما لا يكون التعبير عنه مقبولاً إلا إذا كان إختيار المستهلك الإلكتروني مُعبر عنه بصراحة، لان مُبديه يقع على عاتقه بعد التّحقّق من تفاصيل الطلبية، تأكيدها وإرسالها إلى الموجب من خلال ملئه للاستمارة المرفقة عادةً بالإيجاب، ونقره على خانة الموافقة، ممّا يؤدي إلى تكوين العقد.

هذا ونظراً لعدة اعتبارات⁶⁸، وخروجاً عن القواعد العامة⁶⁹. أقرّ القانون رقم 05-18 للمستهلك الإلكتروني، الحق في العُدول عن تنفيذ العقد، بحيث أوجب على المورد الإلكتروني مبدئياً تزويد عرضه التجاري بجملة من المعلومات من بينها شروط وأجال العُدول عند الاقتضاء⁷⁰، ليُرْتب من خلال المادة 22 منه، إمكانية المستهلك الإلكتروني في إعادة إرسال المنتج على حالته في أجل أقصاه أربعة أيام عمل ابتداءً من تاريخ التسليم الفعلي للمنتج، متى أخلّ المورد الإلكتروني بأجال التسليم، مع احتفاظه بحقه الكامل في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه. لكن أعمال المستهلك الإلكتروني لحقه في العُدول عن العقد، وان كان مُستساغاً بالنسبة لبعض العقود المتعلقة بالسلع، دون البعض منها⁷¹. فان تمديد نطاق ذلك الحق إلى عقود الخدمات، يُعد حسب تقديرنا بمثابة مُصادرة على مطلوب، لاسيما إذا كان المستهلك الإلكتروني قد استفاد من الخدمة قبل إعلان عُدوله، كما أن إرجاع الخدمة إلى المورد الإلكتروني يُثير صعوبة، فقد يستعص على المستهلك إعادة الخدمة على الحالة التي استلمها عليها.

لكن المثير للانتباه في هذا الصدد، وتطبيقاً لأحكام المادة 2/22 من القانون رقم 05-18، هو منح المورد الإلكتروني المُخل بأجال التسليم، وحتى يُرجع إلى المستهلك الإلكتروني المبلغ المدفوع والنفقات المُتعلقة بإعادة المنتج، مهلة 15 يوماً ابتداءً من تاريخ استلامه المنتج. تُعد مهلة غير معقولة، بحيث لا تُوازن بين مصالح

⁶⁸ حول تلك الأسباب أنظر كل من: د. سي يوسف زاهية حورية، حق العُدول عن العقد آلية لحماية المستهلك الإلكتروني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2 / 2018، ص 13. ود. نسرین محاسنة، حق المستهلك في العُدول عن العقد الإلكتروني، دراسة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري مقارنة بالتوجيه الأوروبي لحقوق المستهلك، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 196.

⁶⁹ فهو يُشكل إخلالاً بمبدأ القوة المُلزِمة للعقد المكرس في المادة 106 من القانون رقم 75-58، السابق الذكر.

⁷⁰ انظر، المادة 11 مقطة 13 من القانون رقم 05-18، السابق الذكر.

⁷¹ عن العقود المستثناة من عُدول المستهلك الإلكتروني. انظر، سي يوسف زاهية، مرجع سابق، ص 20، 21.

الطرفين، فهي ليست في صالح المستهلك الإلكتروني، فقد تفتت عليه فرصاً لاقتناء ما يصبو إليه، ولا تتناسب مع خاصية السرعة في المعاملات التجارية.

جاءت المادة 23 من القانون رقم 18-05، بصيغة الوجوب بالنسبة للمورد الإلكتروني، وعلى وجه التقييد بالنسبة للمستهلك الإلكتروني. بحيث ألزمت الأول باسترجاع سلعته مع تحمله تكاليف إعادة الإرسال، متى سلم للمستهلك الإلكتروني عرض غير مطابق للطلبية. ويترتب نفس الحكم إذا كان المنتج معيباً. لكن في المقابل قيّدت المستهلك الإلكتروني بوجوب إعادة إرسال السلعة في غلافها الأصلي، مع تقديمه سبب الرفض، وله في ذلك مدة أقصاها أربعة أيام عمل، ابتداءً من تاريخ التسليم الفعلي للمنتج.

الملاحظ أنّ المادة وظّفت أكثر من مصطلح رغم الفارق بينهما، فاستعملت "سلعته، عرض، المنتج". كما أنها أعطت للمورد الإلكتروني ثلاثة فرص لتقاضي إلغاء الطلبية وما يترتب عن ذلك من آثار⁷². فضلاً عن منحه مهلة 15 يوماً كاملة من تاريخ استلامه المنتج، كي يرجع المبالغ المدفوعة. غير أنها لم تعتبر الضرر في حالة إلغاء الطلبية مفترضاً ومؤكداً يقتضي تلقائياً التعويض، بل جعلته احتمالياً يقع على عاتق المستهلك الإلكتروني إثباته. وبذلك تتعدّم الموازنة بين طرفي العقد الإلكتروني، ويعد إجحافاً في حق المستهلك، لأن مصلحته وبحكم مركزه أولى بالرعاية والحماية.

ثالثاً: أثر جائحة كورونا على مستقبل التجارة الإلكترونية في الجزائر

ذكر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019، أنه وقت تأسيس منظمة التجارة العالمية عام 1994، لم يكن للتجارة الإلكترونية وجوداً يذكر، لكن اليوم أصبحت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بين المؤسسات في أنحاء العالم تبلغ 23.9 ترليون دولار. كما أكد التقرير على ضرورة المضي قدماً في التفاوض بشأن المجالات الناشئة على غرار التجارة الإلكترونية، وتوسيع الاستثمار بوسائل منها استخدام مناهج مرنة مثل "تحالفات الراغبين". وكان إعلان مجموعة تألفت من 76 بلداً في جانفي 2019 بدء المفاوضات حول التجارة الإلكترونية، دليلاً على الآفاق الواعدة أمام استخدام أنماط جديدة.

لذلك وجب مثلاً على منطقة المغرب العربي أن تأسس لإندماج تجاري إقليمي حقيقي، يُمكن أن يُشكل محركاً قوياً للرخاء الاقتصادي، ويُحقق نسبة نمو تصل إلى 1% لكل دولة، لاسيما وان ذات التقرير، ذكر بان حجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز 5% من التبادل التجاري ككل، وهو من بين أدنى المستويات في العالم. وقد تسببت التوترات الجغرافية والسياسات التي تفرض قيوداً على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في عرقلة الاندماج الإقليمي والتنمية ككل داخل المنطقة. وعليه يُمكن للتجارة الإلكترونية أن تتجاوز تلك العقبات، من

⁷²تتمثل تلك الفرص في كل من: 1/ تسليم جديد موافق للطلبية، 2/ أو إصلاح المنتج المعيب، 3/ أو استبدال المنتج بأخر مماثل. انظر المادة 23/3 من القانون رقم 18-05، السابق الذكر.

خلال خلق فضاءات ناشئة تعمل على توسيع التبادل التجاري بين دول المنطقة، وتقلل من الصدمات المفاجئة كجائحة كورونا وما فرضته من عزل دولي⁷³.

تفاوت التطور التكنولوجي بين الدول، ساهم في تباين أثر كورونا المستجد على التجارة الإلكترونية في العالم. فحسب منصة "Expand Cart" للتجارة الإلكترونية، تُبين البيانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية بخصوص السوق عبر الإنترنت وتأثير جائحة كورونا على التجارة الإلكترونية، أنه من المتوقع زيادة نسبة التجارة عبر الإنترنت في هذا العام إلى 12% من السنة السابقة. فأسهم مبيعات التجارة الإلكترونية احتلت المراكز الأولى في تحقيق المبيعات والربح، خصوصاً في مجال العناية الصحية مثل أقنعة الوجه، القفازات، والمُعقمات وغيرها. فقد ارتفعت نسبة أسهم المبيعات للأقنعة لـ 590%، وأسهم مبيعات المطهر اليدي لـ 42%، والقفازات لـ 151%، وصابون اليد لـ 33%.

ويُعد عملاق التجارة الإلكترونية الأمريكية "Amazon"، الراجح الأكبر في الأزمة الصحية حسب مواقع فرنسية وعالمية، فهو يبحث لتوظيف 100000. على عكس موقع "idvize" الفرنسي للمنتجات الاستهلاكية عرف انخفاضاً. أما موقع "JD.com"، أكبر بائع تجزئة عبر الإنترنت في الصين، شهد مبيعات مضاعفة للسلع المنزلية الأساسية قُدرت بأربعة أضعاف مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

الجزائر مقارنة مع هذه الدول تُعتبر مُبتدئة في مجال التجارة الإلكترونية، ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة تُعد قتيبة، وتفتقر للخبرة في مجال التسويق الإلكتروني. لكن هذا ليس قدراً محتوماً، فقط توافر الإرادة المشتركة بين الدولة ومؤسساتها من أجل إحداث نقلة نوعية في ممارسات التجارة الإلكترونية، وتكثيف الجهود على مستوى الواقع العملي، وعلى مستوى ذهنية المستهلك الإلكتروني الجزائري. وحسب تقديراتنا تقتضي تلك النقلة، تفعيل العديد من الحلول المُستدامة، لا مجرد ظرفية أو استثنائية تماشياً مع جائحة كورونا. ومن تلك الحلول نذكر:

1/ تطوير نظام المدفوعات عبر الإنترنت: فالتخوف من المعاملات المالية النقدية بسبب انتشار كورونا، سيُساهم في تطوير نظام المدفوعات عبر الإنترنت، بتحويل الكثير من هذه المعاملات لتتكون عبر الإنترنت، وهذه فرصة لخلق أنظمة مدفوعات جديدة عبر الإنترنت، يتبعها المستخدم عند التسوق والشراء عبر المتاجر الإلكترونية.

2/ ضرورة إستيعاب توجّهات التجارة الإلكترونية في 2020: لقد أفرز واقع التجارة الإلكترونية، آليات جديدة ستعمل على ترقيتها أكثر، ومن تلك الآليات نذكر⁷⁴:

⁷³ انظر، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط، الجزء الأول، نظرة عامة، 2019، ص 7، 8.

⁷⁴ انظر، المواقع التالية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2020/5/19، على الساعة 06:20

<https://www.kreoweb.com/blog/ecommerce-trends-2020/>

<https://www.kreoweb.com/blogs/ecommerce-trends>

<https://www.marketingweek.com/fashion-ecommerce-trends/>

- تنمية الشراء عبر الهواتف الذكية: وفقاً لتقرير من Statista ، فإنه من المتوقع أن تبلغ حصة الشراء عبر الهواتف الذكية من مجمل عمليات الشراء في التجارة الإلكترونية أكثر من 70% في 2020، وقد تصل إلى 72.9% في 2021. وفي المقابل تساهم الهواتف المحمولة في التحويلات المالية⁷⁵.

- فسح الصفحات الرئيسية المجال لصفحات المنتجات: تقليدياً، كانت الصفحة الرئيسية للموقع تُعد "واجهة المحل" لشركة التجارة الإلكترونية. وهو ما يتطلب من القائمين عليها صرف الكثير من الوقت والمال لضمان توفير عنصر الجذب إلى الزوار الجدد. أمّا اليوم، فإنهم ينقلون تركيزهم ويحددون أولياتهم من خلال الصفحات الأخرى، كمحاولة للتفكير مثل الزبون المحتمل. ففي عام 2020، سيكون من الضروري العمل أكثر على هذه الصفحات وإعادة تصميمها لتحويل الزوار إلى زبائن.

- شرح المنتجات بالفيديو: يرغب المستهلك الإلكتروني في معرفة أكبر قدر من المعلومات حول المنتج قبل شرائه. إلا أن مواقع التجارة الإلكترونية لا تسمح للمستخدمين تحديداً بفحص المنتج قبل قيامهم بعملية الشراء، مما يتسبب في فقد 2 من 3 زبائن، لهذا تُعد مواصفة المنتجات أمراً بالغ الأهمية، كما أنالشرح بالكلام لا يفي بالغرض. لذلك يُفضل الزبائن اليوم مشاهدة مواصفات المنتج بدلاً من القراءة عنها. وبحسب إحصائية حديثة من "يوجوف"، فإن حوالي 50% من المستهلكين يرغبون في مشاهدة فيديو قبل شراء المنتجات الإلكترونية، وأغراض المنزل، والبرامج والأدوات الإنتاجية⁷⁶.

- البحث بالصوت: لا يُنكر أحداً اليوم الدور الأساسي للهواتف الذكية، وستستمر في تحسين مُحركات البحث والعروض. فعندما قدمت شركة آبل سيرري، بدأت وكأنها أمر ترفيهي، لكن دقة برامج التفاعل بالصوت في 2020 ستلعب دوراً كبيراً، حيث بلغت دقة "أليكسا" من أمازون بالإضافة إلى "جوجل أسيستانت" أكثر من 95%. لذلك فإن عمليات البحث من خلال الصوت عبر الهاتف، من المتوقع أن ترتفع نسبتته إلى 50%، بدلاً من 20% في 2016. ولا يقتصر ذلك على الهواتف الذكية، بل التقنيات الحديثة مثل "جوجل هوم وأمازون إيكو" تُجبر المستخدمين على البحث فقط من خلال الصوت. ومن المتوقع أن ينتشر أكثر في السنوات القادمة، ليشمل مستخدمي الحاسوب. لذلك فإن الموردين الإلكترونيين مضطرين إلى تعديل مواقعهم لتناسب مع البحث بالصوت، وعرض أنواعاً جديدة من المحتوى لتتناسب أسئلة المستخدمين. وعليه ليس من الغريب أن تكون الكثير

<https://www.magenticians.com/ecommerce-future-trends-2020>

⁷⁵لتفصيل أكثر انظر، د. مراد محبوب، د. قرقب مبارك، التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، 2018، ص 124 وما يليها.

⁷⁶ حول طرق تحسين مواصفات المنتجات على المتجر الإلكتروني، انظر الموقعين التاليين، تم الاطلاع عليهما بتاريخ 2020/10/15، على الساعة 20:30

<https://www.onqmarketing.com.au/better-ecommerce-product-descriptions/>
<https://www.bigcommerce.co.uk/blog/perfect-product-description-formula/>

من التوجهات القادمة في بيئة التجارة الإلكترونية، تؤثر عليها تقنيات حديثة بدلاً من مجرد سلوكيات المستهلكين⁷⁷.

خاتمة

أصبح واضحاً من خلال ما تقدم، أهمية التجارة الإلكترونية ليس بالنسبة للمستهلك أو المورد الإلكترونيين فحسب، بل تمتد أهميتها إلى ابعدها من ذلك، بحيث يمكن تبنيها كاستراتيجية لها آفاق واعد للتنمية، ضمن النظام الاقتصادي الجديد الذي تعول الدولة الجزائرية على تبنيه منذ مطلع عام 2020.

لذلك يقتضي بلوغ التجارة الإلكترونية لأهدافها، ضرورة إيجاد لها بيئة ملائمة تستوعب كل ما تُفره من مستجدات وتستجيب لخصوصياتها. ولأن يتأتى ذلك إلا من خلال توافر جملة من العوامل، يأتي في مقدمتها إفرادها بقانون مكتمل الأحكام ومستقل، يُكرس لها أحكاماً تُساهم في ترقيتها من خلال إيجاد موازنة بين المتعاملين فيها، وبين ما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد من تنمية. لكن تبين بان تنظيم التجارة الإلكترونية في الجزائر من الناحية التشريعية قاصراً. وعليه كان لنا إبداء بعض التوصيات من خلال ما توصلنا إليه من نتائج لهذه الدراسة:

- ضرورة مراجعة بعض النصوص القانونية الخاصة بالتجارة الإلكترونية، لاسيما تلك التي سبق وان أُبدينا بشأنها بعض الملاحظات، والعمل قدر الإمكان على تكييفها بدقة وبشكل أفضل مع ما يطرحه الواقع، لان البيئة الافتراضية تطرح تحديات ذات أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، بحيث تتمثل في كل من تحديد القانون واجب التطبيق، وتحديد الهيئة التي يُنيط لها الاختصاص للفصل فيما يثور عن العقد الإلكتروني من نزاع، فضلاً عن تحدي تنفيذ الأحكام الأجنبية. فمثلاً المادة 2 من القانون رقم 05-18، تتنافى مع مقتضيات المبادئ العامة في التعاقد لاسيما مبدأ سلطان الإرادة المُكرس في المادة 18 من الأمر رقم 58-75، بحيث لا تعدد بتاتاً بإرادة المتعاقدين بل صادرة دورها في اختيار القانون واجب التطبيق، مما يجعل العقد الإلكتروني عقد إذعان بامتياز يحول دون استقطاب المتعاملين الاقتصاديين. لذلك يُستحسن التنسيق مع الموائيق الدولية في هذا الشأن، وإنشاء بعض الأحكام القانونية من القوانين المقارنة ذات الباع في تنظيم التجارة الإلكترونية، طبعاً مع الحفاظ دوماً على معالم المجتمع الجزائري وخصوصياته.

- ضرورة تزويد القوانين ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية بالمراسيم التنفيذية المتعلقة بها، رفقاً لبعض الغموض الذي يكتنف تطبيق بعض النصوص فيها، مع الحرص في كل مرة على التوفيق والتنسيق فيما بينها تحقيقاً للاستقرار وتلافياً لأية تناقض، لما لهذا الأخير من وقع سلبي على رغبة المتعاملين في البيئة التجارية

⁷⁷ لتفصيل أكثر عن إدخال المساعد الصوتي الذكي في التجارة الإلكترونية، انظر الموقع التالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/10/15، على الساعة 20:45

<https://www.cmswire.com/digital-experience/are-you-ready-for-voice-controlled-ecommerce/>

- الإلكترونية، والحال ذاته بالنسبة للمستهلك الإلكتروني. لاسيما وان المتعامل في البيئة الافتراضية وان سهّل له العالم الرقمي التعامل الاقتصادي، إلا انه لا يعتمد في ذلك إلا على هشاشة الأمن القانوني والعدالة العقدية.
- ينبغي من اجل الموازنة بين مصلحتي المورد والمستهلك الإلكترونيين، إعادة النظر في موضوع العُدول ومُدته، إذ يجب تمييز عقود الخدمات الإلكترونية عن عقود السلع الإلكترونية، بحيث ينبغي تقييد حق العُدول بضوابط أكثر منطقية وملاءمة مع الأولى، مع اقتصار إعماله على البعض دون الكل في الثانية. وفي المقابل منح المستهلك الإلكتروني مهلة 15 يوماً لممارسة حقه في العُدول، يبدأ سريانها من تاريخ عقد الخدمات، ومن تاريخ تسليم المنتج في عقد السلع.
- يُستحسن تنظيم مسألة العُدول في عقود الخدمات الإلكترونية، تفادياً لما تُثيره من صعوبات عملية، وتماشياً مع خصوصية المعاملة في حد ذاتها، كونها تتطلب القليل من الوقت لإنفاذها إلى المستهلك الإلكتروني، والكثير من التعقيد قد يحول دون ضمان هذا الأخير إعادتها على الحالة التي استلمها عليها.
- ضرورة فرض غرامات تهديدية على المورد الإلكتروني، متى تقاعس عن إرجاعه المبالغ المدفوعة، في حالتها إلغاء الطلبية أو وجود عيب بالمنتج، من اجل تشديد الالتزام عليه ضماناً لحق المستهلك الإلكتروني، وحماية له حتى لا يتخوف من ممارسة حقه في العُدول.
- العمل على تطوير وترقية الأنشطة التجارية الإلكترونية، من خلال خلق فضاءات لذلك، وكذا نشر ثقافة التعامل مع تلك الفضاءات، لاسيما التسوّق عن بُعد بالنسبة لمختلف شرائح المجتمع، مع توفير خدمات الانترنت مجاناً، وعرض إشهارات السلع والخدمات على مستوى الأماكن العمومية المقصودة بكثرة من قبل المواطنين مثل محطات النقل بمختلف أنواعها، والساحات العمومية.
- اعتبار جائحة كورونا، فرصة لمضاعفة المؤسسات الجزائرية منتوجاتها لا سيما الخضّر والفواكه، وتكثيف عوائد الصادرات من خلال اعتماد آليات النوات للتسويق إلى فضاء السوق العربي والإفريقي. والعمل على إعداد دراسات إستشرافية من مُختصين لمختلف المناطق التجارية بما فيها الأوروبية، مادامت هذه الأخيرة ستنبعث من جديد بعد كورونا. مع ضرورة التكيّف مع معايير التصدير.
- كان لجائحة كورونا، دوراً في تمكين الدولة من إزالة الأسواق الموازية لأسباب صحية، ومُنطلقاً لعملية أخلقة التجارة عموماً.